 

مقدمة في السياسات العامة

|  |
| --- |
| التكليف النهائي: |

2021-2022

الطالب: رشيد العزوزي المشرف: د أحمد محسن

الانتقال الديمقراطي في المغرب

حكومة التناوب

كثيرة هي ومتعددة الأحداث والوقائع التي أدت إلى اهتمام الحكومة بالمغربية بموضوع " الدمقرطة" مما دفعها إلى صياغة سياسات، لمعالجة الانغلاق والتسلط والديكتاتورية، الذي طبع النسق السياسي المغربي منذ الاستقلال سنة 1956، حتى قيام حكومة التناوب، من أجل القطع مع الماضي والتأسيس لانتقال ديمقراطي.

من أهم الأسباب التي أدت إلى اهتمام الحكومة المغربية بقيام انتقال ديمقراطي حقيقي هو أن الفاعل السياسي سليل الحركة الوطنية (حزب الاستقلال \_ حزب الاتحاد الاشتراكي..) وعدد من المثقفين (عبد العروي\_ محمد عابد الجابري ..) رأوا في نهاية المعسكر الاشتراكي مع فجر التسعينات، ضرورة انبثاق حكومة وطنية تعكس التعددية السياسية، ولا تكتفي فقط بالتعددية الحزبية التي أدت بالمغرب للسكتة القلبية بتعبير الراحل الحسن الثاني، مما جعل عدد من المدن تنتفض سنة 1984.

هذه الانتفاضات التلاميذية في البداية و المعروفة أيضًا بانتفاضة الخبز أو انتفاضة الجوع،  هي مجموعة من الحركات الاحتجاجية التي عرفتها مجموعة من المدن المغربية، وبلغت ذروتها في مدن  الحسيمة تطوان مراكش، لأن نتائج سياسة التقويم الهيكلي كانت كارثية.

جاءت الاحتجاجات في سياق اقتصادي تميز ببداية تطبيق المغرب لسياسة التقويم الهيكلي المملاة، آنذاك، من طرف صندوق النقد الدولي، والتي كان من تداعياتها ارتفاع كلفة المعيشة وتطبيق رسوم إضافية على التعليم. ورغم سلميتها إلا أنها جوبهت بعنف أمني كبير واعتقالات واسعة استوجبت بداية مسار جديد كان تعديل الدستور أهم مداخله.

تغيير الدستور سنة 1996 قرب وجهات نظر الحسن الثاني والزعيم الاشتراكي والمعارض الكبير الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي رحم الله الجميع الذي سيقود حكومة التناوب( 1998 \_2002) بعد فوزه في انتخابات سنة 1997 وقد كان لعدد من المؤسسات والجهات أدوار مهمة في سن هدا النوع من السياسيات على رأسها المؤسسة الملكية.

المؤسسة الملكية

استهدفت المؤسسة الملكية من وراء الإقدام على المراجعة الدستورية استكمال عملية الإصلاح السياسي؛ الإداري؛ الاقتصادي للمغرب الراهن؛ فجاءت هذه المراجعة حاملة بين طياتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية بهدف تقويم الإدارة  والاقتصاد المغربيين إلى جانب التصدي لقضية التعليم، فسنة 1996 كانت سنة "الإصلاح الشمولي بالمغرب" حيث ابرز العاهل المغربي هذا التوجه بقوله: "إن الإصلاح الذي نادينا به ووعدنا به شعبنا لا يقتصر على تعديل بعض مقتضيات الدستور؛ بل هو إصلاح شامل يقتضي النظر في كل ميدان يحتاج إلى الإصلاح التقويم ولاسيما الإدارة والاقتصاد والتعليم.

في خطاب بمناسبة عيد العرش ليوم 3مارس 1996 أشار العاهل المغربي الحسن الثاني على أنه "سنقدم في بحر  هذه السنة – بعد نهاية الدورة الثانية لمجلس النواب مشروع تعديل جديد يهدف إلى تركيب برلماننا من مجلسين إيمانا منا بصلاحية هذا النهج وفعاليته وحرصا على أن نوفر  لشعبنا المزيد من مشاركته؛ ذلك أن ثنائية المجلس توفر للشرائح المعنية من المجتمع المدني من جهات وجماعات محلية وغرف مهنية ومنظمات نقابية المشاركة في مجلس نيابي له حق التقرير؛ ومن شأن ذلك أن يقيم التنافس بين الغرفتين لتحسين أدائهما وإغناء تداولهما بالخبرة اللازمة والحكمة المتوخاة عند مناقشة النصوص التشريعية التي تتعاقب الغرفتان على دراستها لإقرارها.

منح المشرع الدستوري المغربي  لمجلس المستشارين سلطات رقابية  شبه متساوية مقارنة مع تلك الممنوحة  لمجلس النواب؛ فالغرفة  الثانية تتوفر على حق ملتمس الرقابة وإمكانية خلق لجن تقصي الحقائق وطرح الأسئلة  بشقيها والكتابي؛ بل إنها تنفرد بتقنية جديدة لا يحظى بها مجلس النواب ألا وهي " توجيه التنبيه" الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذه الغرفة ليست استشارية، بل غرفة  تقريرية، حيث تصدى  العاهل المغربي لشرح هذه النقطة  قائلا :"… والحالة أنها ليست غرفة استشارية، ولكن كما أشرت- شعبي العزيز- هي غرفة  تقريرية بكل ما في الكلمة من معنى، فهذه الغرفة ستكون الشطر الثاني من البرلمان.

غير أن للعاهل المغربي تصور مخالف لهذا النمط الغربي من الازدواج البرلماني عبر عنه بقوله :" عادة ما نرى في الدساتير التي تصفحناها واطلعنا عليها أن الغرفة الثانية تكون ناقصة القوة وناقصة الآليات بالنسبة للغرفة الأولى، ولكن حتى نجعلها شيقة وحتى نجعل الناس يقصدونها قررنا أن نجعل من هذه الغرفة الثانية غرفة تتميز عن أخواتها في الدساتير  الأخرى لنظهر بذلك أن المغرب ليس مقلدا فقط، بل ينهل من مناهل الغير ولكن يصبها في كأسه ليبتلعها هو لجسده".

**- الإعـــــــــــــــــــلام**

لقد اختلفت المؤسسات الإعلامية فيما بينها في تحديد مفهوم الانتقال الديمقراطي منذ حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 كما تباينت رؤيتها لمنطق وأولويات واليات هذا الانتقال فهما وممارسة.

هناك من الصحف الرسمية من اجتر الرواية الرسمية وقال إن الإصلاح السياسي هو ما تراه الدولة المغربية، إلا أن هناك جرائد أخرى حزبية وغير حزيبة لم تكن ترض بغير ممارسة سياسية واضحة وشفافة، محكومة بدستور عصري حديث، يسيج كل الصلاحيات ويربط المسؤولية بالمحاسبة.

لكن هذا لا يعني أن الإعلام العمومي لم يكن له أي دور، فالقناة الثانية مثلا وجدت بقرار سياسي لمصاحبة الانتقال الديمقراطي وتعميق النقاش فيه قبل أن تنقلب على عاقبيها حين اصطفت إلى جانب قوى معينة وأصبحت نسخة أصلية للقناة الأولى .

ومع ذلك ضلت مطالب مواضيع الانتقال الديمقراطي مسطرة في أعمدة وافتتاحيات جريدة الاتحاد الاشتراكي وجريدة العلم وغيرها حتى مطلع التسعينيات وبعدها، رغم تغير الخطاب بتغير مواقع الأحزاب، وهكذا ظهرت صحف غير حزبية مثل "الصحفية" *و* “*لوجورنال*” و"نيشان" وصولا إلى تجارب مثل "الأيام" "المساء" و"الاخبار" و"أخبار اليوم سحبت البساط تحت سابقاتها" .

لا أحد يستطيع نفي تواجد صحافة حزبية قوية، رغم افتقارها ل "سلطة" نظرا لارتباطها بالحزب طيلة عقود من الزمن، مع الإقرار أن الاتجاه العام بدأ يأخذ منحى اخر مع ظهور"الصحافة المستقلة".لا سيما مع فترة انتقال الحكم من المرحوم الحسن الثاني إلى ابنه محمد السادس، سواء الصحافة " المستقلة" أو صحافة الأحزاب السياسية.

- الأحزاب السياسية

برز بشكل ملفت سنة 1991 تكتل سياسي يضم أحزابا تعتبر امتدادا للحركة الوطنية أسست " الكتلة الديمقراطية" تمثلت في أحزاب الاتحاد الاشتراكي، حزب الاستقلال، حزب التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليقدم هذا التكتل "بمذكرتين لاقتراح تعديلات دستورية لا تمس جوهر الحمولة التقليدية التي ظلت الدساتير المغربية تجرها معها ولكنها سعت إلى تفعيل حقلي العمل" التشريعي" و"الحكومي.

 وستتوالى تقديم المذكرات من قبل الكتلة الديمقراطية؛ ففي 8 يوليوز 1992 سترفع مذكرة أخرى إلى العاهل المغربي تطالب من خلالها بـ"الإصلاح الدستوري في الاتجاه الذي يضمن ترسيخ سلطة المؤسسات وتعزيز سيادة القانون وتحديث أجهزة الدولة وضبط العلاقات بين السلطات على أساس من التوازن البناء والفصل الإيجابي وتحديد مسؤولية كل سلطة مع ضمان استقلالية القضاء بصفة فعلية عن السلطة التنفيذية والتشريعية  وتحقيق إصلاح شامل للنظام القضائي

وفي 24 يونيو 1992 التقى جلالة الملك بالديوان الملكي مع قادة الكتلة السادة : محمد بوسته الأمين العام لحزب الاستقلال؛ عبد الرحمان اليوسفي الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي؛ عبد الله إبراهيم الأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية؛ علي يعته الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية؛ محمد بنسعيد أيت يدر الأمين العام لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي

وفي يوم 25 يونيو 1992 عقد نفس الزعماء بمسرح محمد الخامس بالرباط مهرجانا خطابيا اختاروا له شعار :"الديمقراطية طريق وحيد للأجيال الصاعدة  لبناء المستقبل" عبر فيه الأمين العام لحزب الاستقلال امحمد بوسته عن أنه "لا يمكن أن تفرض الخيارات على شعبنا؛ بل يجب أن يقرها بنفسه" بينما أكد محمد بن سعيد على "أن الكتلة الديمقراطية استمرار لكفاح الشعب وبعث جديد للروح الوطنية" أما علي يعته فقد اعتبر بأنه" لا يمكن للمغرب أن يلاحق ركب الحضارة الإنسانية بتزوير إرادة الشعب وبتهميش الجماهير، فيما ذهب عبد الرحمان اليوسفي  إلى القول بأنه "لا خلاص إلا بتغيير حقيقي عن طريق دمقرطة الدولة".

في الواقع قرر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عدم المشاركة في الاستفتاء حول مشروع مراجعة الدستور التي ستجرى يوم 4 شتنبر 1992 وعلمنا أنه سيصدر بيان في الموضوع . وبهذا الموقف تكون أربعة أحزاب من أصل خمسة في الكتلة الديمقراطية قد اتخذت موقف عدم المشاركة ، هذه الأحزاب هي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في حين اتخذ حزب التقدم والاشتراكية موقف المشاركة بنعم على مشروع مراجعة الدستور .

هذا الرفض إضافة إلى العوامل الداخلية التي ذكرنا سيتطور إلى قبول بعد أربع سنوات، أي سنة 1996 حين ستصوت هذه الأحزاب بنعم على التعديل الدستوري، وما لهذا التغير الجذري غير المسبوق أن يتم لولا العامل الخارجي.

العامل الخارجي

لقد تغيرت ملامح العالم سياسيا وانتقلنا مع انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي من مرحلة الثنائية القطبية بين المعسكر الاشتراكي بقيادة السوفيات والمعسكر الغربي بزعامة الأمريكان إلى مرحلة تاريخية جديدة عنوانها العريض القطب الوحيد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت عولمة العالم اقتصاديا ثقافيا وسياسيا بطرق مباشرة وغير مباشرة .

    كان لإقبار نظام الثنائية القطبية وانتشار المد الديمقراطي العالمي إلى جانب حدوث تحولات نوعية  طرأت على المجتمع المغربي مع بداية عقد التسعينات دور كبير خلق نوع من التوافق السياسي بين جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني والأحزاب الوطنية المتمثلة في الكتلة الديمقراطية قصد إجراء إصلاح دستوري سيشكل مدخلا أساسيا للقيام بانتقال ديمقراطي هادئ وهادف من داخل بنية النظام السياسي المغربي  على اعتبار أن الدساتير الديمقراطية تعبر عن مواكبتها للمرحلة المنبثقة فيها وترجمتها لمقتضيات دولة القانون

تغيرات مهمة جعلت الفاعل السياسي الأهم وقتها يقر أنه سيكون من مجافاة الصواب القول إننا غير معنيين بالأحداث التي شهدها العالم أو ادعاء ألا تأثير لها علينا العالم كله عرف تغييرات عميقة قلبت كل الأسس بما في ذلك أن جانبا مهما من هذا المجتمع هوى بكامله مبرزا عن نفسه للعالم مظهرا غير منتظر بدا فيه نظام القطبية وقد انقلب رأسا على عقب. وكان من الطبيعي والحالة هذه أن يسعى المغرب بدوره إلى التلاؤم مع النظام الجديد فمبررات الانحسار والانقطاع التي كانت واردة فيما مضى لم يعد لها وجود، كما ان ضغوط الدول المانحة وسطوة المؤسسات الدولية لا تتوقف.

* ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات من أجل الإسراع في عملية التحول الديمقراطي، حيث ساد الاعتقاد مع نهاية الثمانينيات بأن غياب الديمقراطية ومحاسبية الحكام كانا من أهم العوامل التي أدت للأزمات والتدهور الاقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث، ولذلك فقد بدأت الدول المانحة في ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية.
* ضغوط المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات المالية أو غيرها من المنظمات الأخرى، حيث تقوم هذه المنظمات بتشجيع الإصلاحات السياسية في الدول الأخرى من أجل إنشاء منظمات مستقلة عن الدولة، بمعنى تكوين مجتمع مدني فعّال، وذلك انطلاقاً من أن الديمقراطية تعد حجر الأساس للتنمية وفق الرؤية المتداولة في أعمال المؤسسات الدولية المعنية؛ فالديمقراطية أو الإصلاح السياسي ليس فقط في مستوى الأهمية التي يمثلها الإصلاح الاقتصادي، بل هي الشرط لهذا الإصلاح الاقتصادي.

على كل حال بعد الانتخابات البرلمانية لسنة 1997، لم يلجأ الملك إلى أحزاب القصر التشكيل الحكومة الجديدة، كما كان يفعل دائما في الماضي، بل طلب من عبد الرحمان اليوسفي، زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (وريث الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اليساري) تشكيل الحكومة. ظل اليوسفي معارضا للنظام لمدة طويلة، وأمضى 15 سنة في المنفى بعد أن تم سجنه مرتين. ولم يأت قرار إدماج أحزاب المعارضة السابقة في الحكومة بشكل مفاجئ. فقد حاول الملك الحسن الثاني لعدة سنوات استقطاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، لكنهم كانوا يرفضون على أساس أن المشاركة في الحكومة تبقى غير ذات جدوى ما لم يتم تعديل الدستور بشكل يحد من سلط الملك ويعطي اختصاصات أوسع للحكومة والبرلمان. لكن بعد انتخابات 1997، اضطرت الأحزاب غير الدينية المعارضة الموجودة إلى تجاوز اعتراضاتها وتحالفت مع القصر.